«ذئاب منفردة» بصمة تونسية على مسارح الأردن

ص14

السيسي يفضل دور «الاختيار» على دور الإعلام

ص18

برهم صالح: لا زال لدي الكثير أقدمه

ص3

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/09/20

13 صفر 1443

السنة 44 العدد 12185

Monday 20/09/2021

44th Year, Issue 12185

الدقم ساحة منافسة صينية – أميركية

الولايات المتحدة تعمل على تسجيل حضورها في مواجهة استثمارات صينية متسارعة في عمان

مسقط – قالت مصادر غربية إن سباقا جانبيا للنفوذ والمصالح انطلق بين الولايات المتحدة والصين وإن ساحته هي مجموعة من المشاريع الاستراتيجية النفطية وغير النفطية في سلطنة عمان، في الوقت الذي تبدو فيه الإدارة الأميركية بصدد التحضير لتقليص التزاماتها في منطقة الخليج.

وذكرت المصادر أن الولايات المتحدة أحست بأن للصين حضورا ملموسا في عدد من المشاريع الكبرى في السلطنة وأن هذه المشاريع هي جزء من برنامج "حزام واحد، طريق واحد" الذي تتبناه بكين وأنها ترى في المحطة العمانية نقطة تقاطع مهمة للطرق البرية والبحرية، مما يجعل مسقط قريبة من محور النفوذ الصيني – الروسي – الإيراني في الشرق الأوسط.

وتكمن مشكلة عمان الرئيسية في أن لديها موارد طبيعية محدودة وفقا للمعايير الإقليمية، بحوالي خمسة مليارات برميل من احتياطيات النفط المؤكدة (المرتبة 22 في العالم) والحد الأدنى من احتياطيات الغاز الطبيعي.

وعملت مسقط على مواجهة محدودية هذه الموارد عبر استراتيجية تعظيم عائدات النفط والغاز الخام بتحويلها إلى مجموعة من المنتجات البتروكيمياوية ذات القيمة المضافة، مع تركيز هذا الجهد إلى حد كبير على مجموعة من المشاريع المترابطة في منطقة الدقم.

وقال الخبير المالي سايمون واتكينز إن العيب الوحيد في هذه الاستراتيجية هو "أنها تتطلب الكثير من الاستثمار المسبق على مدى سنوات طويلة قبل أن تصبح البنية التحتية اللازمة جاهزة للشروع في تحقيق عوائد مالية مجدية".

وأضاف في تعليق لمجلة "أويل برايس" المتخصصة في النفط أنه "في الوقت الذي بدأت فيه عمان تُنفّذ استراتيجية البتروكيمياويات هذه، عندما كان سعر خام برنت أكثر من 100 دولار للبرميل، نشبت حرب أسعار النفط التي تبنتها السعودية بهدف تدمير قطاع النفط الصخري الأميركي بدفع أعضاء أوبك إلى تبني سياسة الإنتاج بكامل طاقتهم، على حساب تراجع أسعار النفط لتحقيق إفلاس منتجي النفط الصخري".

وأشار إلى أن حرب الأسعار هذه لم تتمكن من إزاحة إنتاج النفط الصخري لكنها أثرت كثيرا على عوائد سلطنة عمان من بيع النفط، وهو ما أوصل مسقط إلى مأزق مالي حاد جعلها تسعى للعثور على راع دولي يسمح لها باستكمال بناء قطاع البتروكيمياويات، وكانت الصين جاهزة لانتهاز الفرصة.

سايمون واتكينز

عمان كانت تبحث عن دعم مالي، وهي فرصة انتهزتها الصين

وترتبط عُمان تاريخيا بالتجارة مع الشرق الأقصى مما يؤهلها لأنْ تكون نقطة لوجستية مهمة في برنامج "الحزام والطريق" الصيني.

وطورت الصين وجودا واسعا على الأرض في عمان من خلال استثمارات ضخمة متعددة الأوجه والمستويات لعل أبرزها توقيع اتفاقية إيجار أرض لإنشاء منطقة صناعية ضخمة في الدقم ستسمح لعدد من الشركات الصينية بالاستثمار في السلطنة بما لا يقل عن 10 مليارات دولار كمرحلة أولى.

وعلى الرغم من أن الصفقة ركزت في البداية على توسيع قدرات الإنتاج لمصفاة الدقم والعمليات المرتبطة بها، إلا أنها تمتد إلى نطاق أوسع بكثير من المشاريع في ثلاثة مجالات وهي الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة والاستخدامات المختلطة، وستكون كلها جاهزة في غضون السنوات الخمس إلى العشر القادمة.

طريق الحرير ولو يبدأ من افتراشه الرمال

وجاءت أحدث إشارة إلى أن عمان لم تجد أي خيارات واقعية أخرى لتأمين مستقبلها ماليا –فضلا عن الاعتماد على الصين وأعضاء "الحزام والطريق"– في تعليقات محمد الرمحي وزير النفط والغاز العماني الذي أشار إلى أن السلطنة تريد إحياء خطط استيراد الغاز الإيراني عبر خط أنابيب في حالة إعادة الاتفاق النووي، وتفكر أيضا في تمديد شبكة خطوط الأنابيب إلى اليمن.

لكن الولايات المتحدة ترى في حرص عمان على جمع التمويل اللازم لدعم ميزانيتها والاستمرار في إنجاز مشاريعها الاستراتيجية فرصتها، حيث تجري شركة تنمية طاقة عُمان (الشركة الأساسية من شركات قطاع الطاقة العماني) محادثات مع العديد من البنوك الدولية لجمع 1.5 مليار دولار من أجل تمويل الديون.

وتسجل المصالح الأميركية عودتها من خلال قيادة مجموعة جي بي مورغان للمحادثات مع شركة تنمية طاقة عُمان بشأن تمويل محتمل للخطط. وأكّدت مصادر قريبة من المحادثات لمجلة "أويل برايس" اهتمام الإمارات الكبير بلعب دور رئيسي في أيّ تسهيلات وآليات إقراض.

وكان الرمحي قد أشار إلى أن شركة تنمية طاقة عُمان تسعى لجمع 3 مليارات دولار لتمويل عملياتها، وهو ما يوفّر المزيد من فرص الاستثمار المباشر للولايات المتحدة في البنية التحتية الصناعية لسلطنة عمان.

ويرى خبراء أميركيون أن إحدى هذه الفرص قد تتمثل في بيع شركة النفط العُمانية لوحدة الحفر الرئيسية التابعة لها –"أبراج" لخدمات الطاقة– وهي عملية بيع لا تزال في مراحل المفاوضات الأولى، بشكل كامل أو جزئي.

وبرز اهتمام سعودي كبير بالاستثمار في منطقة الدقم بعد زيارة قام بها سلطان عمان هيثم بن طارق إلى السعودية، أعربت فيها الرياض عن رغبتها في الاستثمار في المشاريع العمانية وعملت على إرسال وفود وزارية وتجارية إلى مسقط لهذا الغرض.

ولم تحقق فكرة عمان السابقة بيع حصة في شركة النفط العُمانية للمصافي والصناعات البترولية الكثير من النجاح بسبب مشاكل في التصنيف الائتماني، لكن الاهتمام الصيني المتزايد بالسلطنة أعاد التركيز الأميركي على المسألة بشكل ملموس.

استهانة في السودان بمساعي الشرق لتقرير المصير

الخرطوم – تفاعلت التطورات في شرق السودان بصورة سريعة، وكان هناك من يرتاحون إلى تصاعد حدة الأوضاع بعد استمرار غلق الطرق بين الشرق والعاصمة الخرطوم لليوم الثالث على التوالي، ولم تتحرك السلطة التنفيذية بشقيها (مجلس السيادة والحكومة) جديا للسيطرة على أزمة قد تؤدي إلى انفصال الشرق.

ويوحي ذهاب وزيرة الخارجية مريم الصادق المهدي إلى شرق السودان الأحد، حسب تأكيد وسائل إعلام محلية، لعقد لقاء مع رئيس المجلس الأعلى لنظارات البجا محمد أحمد ترك بأن الأزمة تتعلق بالسياسة الخارجية لأن بحث قضية الشرق وتداعيات الإغلاق من مشمولات المسؤولين المعنيين بقضايا الداخل.

ويشير إيفاد وزيرة الخارجية إلى استهانة ظاهرة بالبعد الداخلي وتقزيم لتفاعلاته الراهنة وعدم إنكار البعد الإقليمي الذي جرى التلميح إليه مؤخرا على لسان مسؤولين في الشرق، بحكم تقاطعاته مع ثلاث دول مجاورة، هي مصر وإريتريا وإثيوبيا.

ودخلت الأزمة فصلا جديدا عقب تصميم الشرق على استمرار غلق الطرق ودعوة رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان إلى حل الحكومة المدنية وتكوين مجلس انتقالي جديد، وهي دعوة سياسية مقصودة ترمي إلى حصر الأزمة مع الحكومة.

وقال رئيس مجلس نظارات البجا في خطاب موجه إلى الجماهير بمدينة سواكن السبت "على البرهان إما أن يحل الحكومة ويشكل مجلسا عسكريا انتقاليا يهيِّئ الساحة السياسية لانتخابات حرة ونزيهة، وإما أن يسمح لنا بتكوين حكومتنا في الإقليم الشرقي".

ويشير مراقبون إلى أن التلويح بهذه الورقة يضاعف من حساسية التعامل مع الأزمة، فرغم أنه يمكن فهمها كورقة للضغط والتهديد فقط، إلا أنها تكشف أيضا عن المدى الذي يمكن أن تصل إليه الأزمة إذا لم يتم توفير السبل اللازمة لاحتواء روافدها السياسية.

وأخفقت الاتهامات الموجهة إلى المحتجين بأنهم ينفذون أجندة خفية تتبناها فلول نظام الرئيس السابق عمر البشير في وقف التصعيد، حيث يرى المحتجون أن هناك أحزابا استولت على السلطة بعد ثورة ديسمبر التي "مهرها ثوار غير حزبيين بدمائهم الغالية"، كمحاولة للتنصل من استمرار العلاقة بنظام البشير والعمل لحسابها.

وبحسب مراقبين فإن الأخطر من هذا أن ترك ناشد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دعم الجيش السوداني في مهمة إنجاح الفترة الانتقالية بحكومة كفاءات غير حزبية وتشكيل مفوضيات للانتخابات والتعداد السكاني ومكافحة الفساد، الأمر الذي يعني أنه وأعوانه يريدون الفصل بين الشقّيْن العسكري والمدني في السلطة، بما يدعم فكرة وجود مخطط لتقسيم السلطة.

ويصف ممثلو الإقليم قادة مسار الشرق الذين وقعوا على اتفاقية جوبا للسلام العام الماضي بأنهم "اختطفوا الشرق"، في إشارة إلى عدم الاهتمام بالقضايا الحيوية والقفز عليها لصالح حركات توصلت إلى تفاهمات مع الحكومة من وراء ظهر سكان المنطقة الحقيقيين.

وبدأت تحدث احتكاكات بين سكان من الإقليم ولجان المقاومة التي تنتمي إلى تحالف قوى الحرية والتغيير الذي يمثل الظهير السياسي للحكومة، إذ وصفت الأخيرة إغلاق الإقليم ومنع المرور بأنهما "فوضى"، ورد الفريق الأول بالقول "أين كانت هذه الأجسام عندما رفعت شعارات الثورة بتتريس الثوار للشوارع حتى إسقاط البشير؟".

> نَكْءُ جِراح الشرق والتهديد بتشكيل حكومة للإقليم فكرة يمكن أن تتدحرج إلى أقاليم أخرى أكثر سخونة

ويشكك منتمون إلى قبائل البجا في أهداف الجسم المدني في السلطة الانتقالية بعد أن دخلوا في حوارات سابقة مع الحكومة ووصلوا إلى تفاهمات لم تلتزم بتنفيذها خلال الأشهر الماضية، ما جعلهم لا يثقون فيها ويرون أن الانقسام داخلها يعرقل تنفيذ مطالبهم، ومن هنا جرى التركيز على مخاطبة البرهان كدليل على فقدان الثقة في مكونات الحكومة.

ويقول متابعون إن تمسك مجلس السلام بمسار الشرق المرفوض من قبل البجا يأتي خوفا من مطالبات أخرى لأصحاب مسارات في الغرب والجنوب يريدون فتحها أو إلغاءها إذا تم القيام بذلك في مسار الشرق.

ويضيف المراقبون أن نكْء جراح الشرق والتهديد بتشكيل حكومة خاصة بالإقليم فكرة يمكن أن تتدحرج إلى أقاليم أخرى أكثر سخونة في الغرب والجنوب، وتتهيأ لها فرص مواتية، في ظل عدم تمكن الخرطوم من تنفيذ تعهداتها المتعلقة بالترتيبات الأمنية واستمرار الأزمات وعدم التوافق التام حول دمج الحركات المسلحة في هياكل الجيش.

مالي: مرتزقة روس حاضرون أفضل من جنود فرنسيين راحلين

باماكو/نيامي – صعّدت حكومة مالي انتقاداتها لفرنسا على خلفية التحذيرات الصادرة عن باريس وبرلين لمنعها من استجلابها مرتزقة يحلون محل القوات الفرنسية المغادرة.

ويشير هذا التصعيد إلى أن العسكر ينظرون قبل كل شيء إلى الاستقرار على أنه أولوية وليس الديمقراطية، بالإضافة إلى أنهم ما عادوا معنيين بالدعم الفرنسي، لذلك هناك فراغ عسكري قد يتسبب في مشاكل أمنية لا بد من سده بالمرتزقة الروس أو غيرهم ما دام الأوروبيون غير مهتمين بذلك.

وقالت حكومة مالي الأحد إنها وحدها تملك قرار "اختيار الشركاء الذين يمكنها الاستعانة بهم"، على خلفية اتهامها بالسعي لاستجلاب مرتزقة بعد تقارير حول محادثات تجريها مع شركة الأمن الروسية الخاصة "فاغنر".

وجاء في بيان لوزارة الخارجية أن الحكومة الانتقالية التي يقودها عسكريون تستند إلى "حقها السيادي" و"الحرص على حماية وحدة أراضيها" في ما يتعلق بـ"الرغبة المنسوبة إلى السلطات المالية في توظيف مرتزقة".

وأضاف أن الحكومة "لن تسمح لأي دولة باتخاذ خيارات مكانها وتحديد الشركاء الذين يمكنها الاستعانة بهم".

وكانت فرنسا وألمانيا قد حذرتا من أن نشر قوات تابعة لشركة "فاغنر" الروسية من شأنه أن يجعلهما تراجعان مشاركتهما العسكرية في مالي.

وكذلك أدانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس، 15 دولة) الخميس "إرادة السلطات الانتقالية لتوظيف شركات أمنية خاصة في مالي"، محذرة من أن ذلك ستكون له "تداعيات أكيدة على صعيد تدهور الوضع الأمني" في البلد والمنطقة.

واستنكرت الحكومة المالية في بيانها نشر "إشاعات وتقارير صحافية موجهة في إطار حملة لتشويه سمعة بلادنا وقادتها".

ولم تعلن الحكومة المالية حتى الآن بشكل واضح عن وجود اتصالات مع "فاغنر"، لكن رئيس الوزراء شوغيل مايغا ألمح إليها الخميس خلال كلمة في "منتدى باماكو".

وقال "هناك شركاء قرروا مغادرة مالي... هناك مناطق صارت مهجورة"، في إشارة إلى إعادة انتشار القوات الفرنسية في منطقة الساحل التي بدأت مغادرة جزء من مواقعها في شمال مالي للتركيز على "المثلث الحدودي" مع النيجر وبوركينا فاسو.

وأضاف مايغا متسائلا "ألا يجب أن تكون لدينا خطط بديلة؟".

وبالتزامن مع هذا التصعيد تواصل فرنسا خطة إعادة الانتشار العسكري في منطقة الساحل، حيث وصلت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورنس بارلي الأحد إلى النيجر للتباحث مع السلطات بشأن التحول الجاري في الانتشار العسكري الفرنسي في منطقة الساحل، والذي يمكن أن تلعب فيه قاعدة نيامي الجوية دورًا أكبر في المستقبل.

ومن المقرر أن تلتقي الوزيرة نظيرها النيجيري وكذلك الرئيس النيجيري محمد بازوم.

وقالت وزارة الجيوش الفرنسية إن هذه الزيارة "المخطط لها منذ فترة طويلة ستتيح التقدم حول دور النيجر في الانتشار الفرنسي مستقبلا بالتنسيق السياسي الوثيق" مع السلطات المحلية.

وبدأت عملية إعادة تنظيم الانتشار العسكري الفرنسي في منطقة الساحل –والتي أعلنها الرئيس إيمانويل ماكرون في يونيو– على الأرض مؤخرًا بهدف التوصل إلى تقليص التواجد إلى 2500 أو 3000 عنصر مقابل 5000 عنصر حاليا.

وسيعاد تركيز مهام هذه القوة على عمليات مكافحة الإرهاب والتدريب القتالي للجيوش المحلية بالتعاون مع الأوروبيين.

وفي النيجر قرب الحدود المالية يتوقع أن تزداد قاعدة نيامي الجوية الفرنسية أهمية في الأشهر المقبلة، شرط موافقة البلد المضيف، مع "قدرات قتالية ستسمح لنا بالتدخل في المنطقة بأكملها"، كما ذكرت وزارة الجيوش.

وتضم هذه القاعدة حاليا 700 عنصر فرنسي وستة مطارات وست طائرات مسيرة من طراز ريبير، وستكون مركز قيادة متقدما للعمليات الرئيسية التي تشن بالتنسيق مع القوات المحلية في ما يسمى منطقة المثلث الحدودي عند تخوم مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1